مفهوم الميزان في القرآن الكريم
دراسة في النص والتطبيق المعاصر

أ.د. يحيى مقبل صالح الصباحي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
ورئيس جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
اليمن
yahyam1977@uqs-ye.com

©نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution international (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.

للاقتباس: الصباحي، يحيى مقبل، مفهوم الميزان في القرآن الكريم- دراسة في النص والتطبيق المعاصر، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، المجلد: 21، العدد: 1 (استثنائي)، 2026: 17-66.

تاريخ استلام البحث: 2025/10/19م تاريخ قبوله للنشر: 2026/03/07م
DOI: https://doi.org/10.61821/v21i1.0232

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليل مفهوم "الميزان" في التصور القرآني، بوصفه إطارًا مرجعيًا كليًا للعدالة يتجاوز الدلالة الحسية لآلة الوزن إلى منظومة كونية وتشريعية وأخلاقية متكاملة. واعتمدت الدراسة منهجًا مركبًا يجمع بين: التحليل النصي للآيات، والمقاربة المقاصدية لاستخراج الغايات العليا للقسط، والمنهج المقارن لبيان تفوق الميزان القرآني على نظريات العدالة الوضعية الحديثة، وصولًا إلى التنزيل التطبيقي المعاصر. وتخلص الدراسة إلى أن الميزان يعمل في أربعة مستويات متداخلة: "كوني" يضبط التوازن الوجودي، و"تشريعي" يقيم العدل المطلق المقترن بالكتاب، و"اقتصادي" يمنع التطفيف ويحمي الحقوق، و"أخلاقي" يزكي الضمائر. وتوصي الدراسة بتفعيل "فقه الميزان" في السياسات الاقتصادية لمكافحة الاحتكار والتفاوت الطبقي، وفي الأخلاقيات البيئية لتحقيق الاستدامة، وفي الخطاب الحقوقي والسياسي لمواجهة الاستبداد وازدواجية المعايير، بما يعزز قيم الحكم الرشيد ويحفظ الكرامة الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: الميزان، القسط، العدالة القرآنية، الاستدامة البيئية، الحكم الرشيد.

The Concept of Balance (al-Mīzān) in Holy Quran
A Study in Text and Contemporary Application

Prof. Dr. Yahya Muqbil S. Al-Sabahi
Professor of Interpretation and sciences of Qur'an
Rector of the University of Holy Quran and Islamic Sciences
Yemen

©This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

Citation: Al-Sabahi, Yahya Muqbil, The Concept of Balance (al-Mīzān) in Holy Quran- A Study in Text and Contemporary Application, Journal of the University of Holy Quran and Islamic Sciences، volume: 21, issue:1 (Exceptional), 2026:17-66.
DOI: https://doi.org/10.61821/v21i1.0232
Received: 19/10/2025 Accepted: 07/03/2026

Abstract:

This study analyzes the Qur'anic concept of *al-Mīzān* (the Balance) as a comprehensive reference framework for justice,

transcending the physical sense of a weighing instrument into an integrated cosmic, legislative, and ethical system. The research adopts a multidimensional methodology combining textual analysis of Qur'anic verses, a *maqāṣid*-based (purposive) approach to extract the ultimate goals of *al-qisṭ* (equity), a comparative analysis to demonstrate the superiority of the Qur'anic balance over modern positivist theories of justice, and a contemporary applied approach. The findings reveal that *al-Mīzān* operates on four interrelated levels: a cosmic level regulating universal harmony, a legislative level establishing absolute justice intertwined with divine revelation, an economic level preventing exploitation and protecting rights, and an ethical level purifying the human conscience. The study recommends activating the "jurisprudence of *al-Mīzān*" in economic policies to combat monopoly and class disparity, in environmental ethics to promote sustainability, and in political and human rights discourses to counter authoritarianism and double standards, thereby reinforcing the values of good governance and human dignity.

Keywords: Al-Mīzān, Al-Qisṭ, Qur'anic Justice, Environmental Sustainability, Good Governance.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

يُعَدُّ مفهوم الميزان من أبرز المفاهيم القرآنية التي تحمل أبعادًا معرفية، وأخلاقية، وتشريعية، وكونية؛ حيث يتكرر ذكره في مواضع متعددة من القرآن الكريم في سياقات ترتبط بالخلق والنظام الكوني من جهة، وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى .ويأتي هذا التوظيف القرآني ليكشف عن عمق الرؤية الإسلامية التي تسعى إلى إقامة التوازن بين احتياجات الإنسان، وبين الإنسان ومجتمعه، وبين الإنسان والكون من حوله.

إن تأمل النصوص القرآنية يبيّن أن الميزان ليس مجرد أداة مادية لضبط الأوزان والمكاييل، وإنما هو مفهوم كلي يراد به إقامة العدل، وتحقيق القسط، وضبط العلاقات الإنسانية والكونية على أساس من التوازن وعدم الجور. وفي هذا السياق، يشير سيد قطب إلى أن كل الرسالات جاءت لتقر في الأرض ميزانًا ثابتًا ترجع إليه البشرية؛ "لتقويم الأعمال والأحداث والأشياء والرجال وتُقيم عليه حياتها في مأمن من اضطراب الأهواء واختلاف الأمزجة، وتصادم المصالح والمنافع. ميزانًا لا يحابي أحدًا لأنه يزن بالحق الإلهي للجميع، ولا يحيف على أحد لأن الله رب الجميع[1]".

وقد تجلى هذا الربط الوثيق بين التشريع والعدل في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: 25) .ويوضح الإمام فخر الدين الرازي هذا الاقتران القرآني بقوله: "الكتاب إشارة إلى ما ذكر الله في كتابه من الأحكام المقتضية للعدل والإنصاف، والميزان إشارة إلى حمل الناس على تلك الأحكام المبنية على العدل والإنصاف[2] ."وهذه الآية الجامعة تجعل من الميزان غاية من غايات الرسالة الإلهية، وأداة لتحقيق العدل الذي هو أساس العمران الإنساني .

مشكلة الدراسة:

على الرغم من العناية التي حظي بها مفهوم "الميزان" في المدونات التفسيرية والبحوث المعاصرة، إلا أن غالبية المعالجات بقيت أسيرة النظرة التجزيئية (اللغوية أو الفقهية). ولم يُبلور -بشكل كافٍ- تصور نسقي متكامل يدرس الميزان بوصفه إطارًا حاكمًا (كونيًا، وتشريعيًا، وأخلاقيًا) يمكن تنزيله على النوازل والمشكلات المعاصرة.

وبناءً على ما سبق، تتبلور إشكالية الدراسة من خلال التساؤلين الرئيسين الآتيين :

1- قطب، سيد، في ظلال القرآن، ج6، ص3450.

2- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، ج29، ص466.

1. كيف يمكن بناء فهم نسقي لمفهوم الميزان في القرآن الكريم بالجمع بين التحليل النصي والمنهج المقاصدي؟
2. ما مدى إمكانية تفعيل الميزان كإطار قرآني لمعالجة قضايا العدالة المعاصرة بأبعادها الاقتصادية، والبيئية، والحقوقية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة مفهوم الميزان من خلال تحليل نصوصه القرآنية في سياقاتها المتعددة.
- إبراز الأبعاد الكونية والشرعية والأخلاقية لهذا المفهوم.
- بيان المركزية التي يحتلها الميزان في تأسيس نظرية قرآنية متكاملة للعدالة الشاملة.
- استثمار المنهج التطبيقي لربط المفهوم بقضايا الاقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان.
- المساهمة في إثراء الخطاب القرآني المعاصر عبر تقديم إطار مفاهيمي يُستفاد منه في بناء رؤية إسلامية للعدالة.

أهمية الدراسة:

تكتسب أهمية هذه الدراسة من كونها :

- تطرح مقاربة تركيبية (نصية ومقاصدية) تتجاوز أطر التفسير التجزيئي للميزان نحو بناء كلي للمفهوم.
- تسهم في التأسيس الأخلاقي والتشريعي للتعاطي مع أزمات راهنة ومُلحّة تواجه الاجتماع الإنساني المعاصر.
- تخلق مساحة للحوار العلمي الرصين بين التراث الإسلامي والمسارات الفلسفية المعاصرة المنشغلة بنظريات العدالة في الفكر الغربي.
- تمهد أرضية معرفية صلبة لبلورة فقه إسلامي معاصر يتسع لمعالجة استحقاقات التنمية، والاستدامة البيئية، وحقوق الإنسان.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، اعتمدت منهجية علمية مركبة تتألف من :

- المنهج الاستقرائي التوثيقي: لتتبع آيات الميزان واستقراء أقوال المفسرين وعلماء المقاصد وتوثيقها من مظانها.
- المنهج التحليلي النصي: لدراسة الدلالات والسياقات التي ورد فيها لفظ "الميزان" في القرآن الكريم.
- المنهج المقاصدي: للكشف عن الغايات الكلية للميزان استنادًا إلى أصول هذا الفن (كمقررات الإمام الشاطبي وابن عاشور).
- المنهج المقارن :لمقابلة الرؤية القرآنية بمقاربات العدالة في الفكر الغربي الحديث.
- المنهج التطبيقي :لإسقاط الدلالات النظرية على قضايا الواقع المعاصر (الاقتصاد، البيئة، الحقوق).

حدود الدراسة:

تقتصر حدود هذه الدراسة موضوعيًا على تتبع المفهوم القرآني لـــ "الميزان"، مع الاستئناس المنهجي بطروحات أئمة التفسير والفقه. ولن تجنح الدراسة نحو الاستغراق في التفريعات الفقهية الجزئية المتعلقة بالأحكام العملية المرتبطة بالمكاييل والموازين إلا بالقدر الذي يخدم المقصد الكلي للبحث. كما أن الإسقاطات التطبيقية المعاصرة المطروحة تمثل نماذج استرشادية تهدف إلى فتح آفاق بحثية جديدة، ولا تدّعي الحصر أو الاستقصاء التام.

بنية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة على النحو الآتي:

- المقدمة :وتتضمن مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، منهجيتها، حدودها، وخطتها.
- المبحث الأول :مراجعة الدراسات السابقة (التراثية والمعاصرة) وبيان الفجوات البحثية.
- المبحث الثاني :الإطار النظري والمنهجي (الدلالات، المنهج المقاصدي، المقارن، والتطبيقي).

- المبحث الثالث :الميزان في القرآن الكريم – دراسة نصية (الأبعاد الكونية، التشريعية، الاقتصادية، والأخلاقية).
- المبحث الرابع :التطبيقات المعاصرة لمفهوم الميزان (العدالة الاقتصادية، البيئية، الحقوقية، والسياسية).
- الخاتمة :وتتضمن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات المقترحة.

المبحث الأول

مراجعة الدراسات السابقة

يُعَدّ استقراء الدراسات السابقة خطوة منهجية بالغة الأهمية؛ إذ يُمكِّن الباحث من التعرف على الجهود التي بُذلت في موضوعه، وتحديد ما أُنجز وما يحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق. وفي موضوع "مفهوم الميزان في القرآن الكريم"، نجد أن التراث الإسلامي زاخر بتفسيرات وشروح متنوّعة، كما أن الفكر الإسلامي المعاصر شهد محاولات متعددة لاستحضار هذا المفهوم في سياقات العدالة والإصلاح الاجتماعي، فضلًا عن بعض الدراسات الغربية التي لامست القيم القرآنية للعدل والإنصاف.

يحتل استقراء الدراسات السابقة مكانةً منهجيةً بالغة الأهمية في حقل الدراسات القرآنية؛ إذ يُمثّل نقطة الانطلاق لتأسيس أي مقاربة علمية جادة، ويُمكِّن الباحث من رسم خريطة معرفية دقيقة للجهود التي بُذلت في تفكيك المفهوم قيد الدرس، وتحديد مساراته، والكشف عما أُنجز فيه، وما لا يزال قيد الاحتياج إلى مزيد من الحفر والتحليل.

وفيما يتعلق بمفهوم "الميزان" في القرآن الكريم، فإن التتبع الاستقرائي يكشف عن ثراء لافت في التراث الإسلامي؛ حيث زخرت المدونات التفسيرية القديمة بشروح وتأويلات متنوعة حاولت مقاربة هذا اللفظ ضمن سياقاته المتعددة. وبالتوازي مع ذلك، شهد الفكر الإسلامي المعاصر محاولات دؤوبة لاستحضار هذا المفهوم وتوظيفه في سياقات العدالة، والإصلاح الاجتماعي، ومقاصد الشريعة، فضلًا عن بعض الدراسات الغربية والاستشراقية التي لامست القيم القرآنية المرتبطة بالعدل والإنصاف.

غير أن هذه الجهود المتراكمة، على جلالة قدرها وأهميتها المعرفية، لم تصل في أغلبها إلى بناء إطار نسقي متكامل للميزان بوصفه "مفهومًا جامعًا" للعدل تتشابك فيه الأبعاد الكونية، والتشريعية، والاجتماعية، والبيئية. فقد انحصرت كثير من القراءات التراثية في زوايا الدلالات اللغوية أو المعالجات الفقهية الموضعية، في حين اتسمت بعض الكتابات المعاصرة

بالطابع الوعظي أو الخطابي، دون أن تؤســـس لبناء نظري عميق يمكن أن يقف على قدم المساواة في ساحة الحوار مع النظريات الفلسفية العالمية للعدالة.

ويكتسب هذا المبحث أهميته من كونه لا يكتفي بالسرد الوصفي للجهود السابقة، بل يتجاوزه إلى التحليل النقدي والتقويم المعرفي؛ بهدف إبراز الفجوات البحثية التي ما تزال مشرعة أمام الباحثين. وبذلك يُشكل هذا المبحث حلقة الوصل المنهجية بين الإشكالية المركزية للدراسة، وبين المعالجة النصية والمقاصدية التي ستليها في المباحث اللاحقة.

ولبيان التراكم المعرفي والجهد الذي بذله السابقون والمعاصرون من مفسرين ومفكرين، سينتظم هذا المبحث في ثلاثة مطالب رئيسة على النحو الآتي:

- **المطلب الأول** :مفهوم الميزان في التفاسير التراثية.
- **المطلب الثاني** :مفهوم الميزان في الدراسات المعاصرة.
- **المطلب الثالث** :الفجوات البحثية.

المطلب الأول: مفهوم الميزان في التفاسير التراثية

حظي مفهوم "الميزان" بعناية اســتثنائية في المدونات التفســيرية التراثية، حيث لم يقف المفسرون عند دلالاته المعجمية الضيقة، بل غاصوا في أبعاده الدلالية المتشعبة. وتكشف القراءة الفاحصة للتراث التفسيري عن تنوع ثري في زوايا التناول، يمكن تلمسه من خلال استقراء ثلاثة نماذج مركزية تعكس المدارس التفسيرية المختلفة (الأثرية، والعقلية، والفقهية):

1. **الميزان عند الإمام الطبري (ت 310هـ)**: تتعدد الدلالات التي يحملها لفظ "الميزان" في التناول التفسيري للإمام الطبري؛ إذ ينطلق في مقاربته من استيعاب شامل لمعانٍ مترابطة، يقف على رأسها "العدل" المطلق الذي يُنصف الناس وتستقيم به أحوالهم. ويرى الطبري أن هذا العدل تنتظم به الشؤون الدنيوية كالأحكام والمعاملات، والشؤون الأخروية كوزن الأعمال يوم الحساب. ولا يغفل الطبري الدلالة المادية للمفهوم؛ إذ يشير إلى آلة الوزن التي تُقَدَّر بها الأشياء لضمان الإنصاف ودرء الظلم والبخس، ولكنه يرتقي بهذه الدلالة ليجعل من الميزان معادلًا موضوعيًا لـ "الكتاب" والشرائع الإلهية التي ترسم

للإنسان معالم التكليف. ويُلحظ في مقاربة الطبري ميل واضح نحو ربط الميزان بالبُعدين التشريعي والمعياري، مُغَلِّبًا إياهما على البُعد الكوني؛ حيث تتمركز رؤيته حول الوظيفة الضابطة للميزان في تقويم العلاقات الإنسانية، وإرساء دعائم القسط في المنظومة المجتمعية لمنع طغيان القوي على الضعيف[1].

2. **الميزان عند الإمام الرازي (ت 606هـ)**: أما الإمام فخر الدين الرازي، فقد نحا في تفسيره منحىً تحليليًا دقيقًا يغوص في الأبعاد الفلسفية والكلامية للنص القرآني؛ حيث يميّز بدقة بين نوعين من الموازين: "الميزان الحسي" الذي تُدرك به مقادير الأشياء المادية والأجرام، و"الميزان المعنوي" الذي تُقاس به مقادير الحقوق، والأفكار، والأحكام المجردة. ويقرر الرازي أن الاستعمال القرآني للميزان يستبطن هذين المعنيين في تلازمٍ عضوي لا ينفك؛ فهو أداة مادية ملموسة، ومعيار معنوي حاكم في آنٍ واحد. ومن خلال هذا الطرح الجدلي، يقترب الرازي بوضوح من صياغة رؤية فلسفية كلية، تنظر إلى الميزان بوصفه "قانونًا شموليًا" وناموسًا إلهيًا يحكم انتظام الكون المادي (حركة الأفلاك والأجرام) وحركة الاجتماع البشري معًا، معتبرًا أن أي اختلال في ميزان التكليف البشري هو امتداد لمخالفة ميزان التكوين الكوني[2].

الميزان عند الإمام القرطبي (ت 671هـ): يُمثّل الإمام القرطبي في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" النموذج المكتمل للقراءة الفقهية والاجتماعية لمفهوم الميزان. فالقرطبي لا يقف عند التنظير المجرد، بل ينزل بالمفهوم إلى ساحة التطبيق العملي؛ حيث يرى أن نصوص الميزان تُؤسس لقواعد صارمة في المعاملات المالية، وتجعل من "القسط" فريضة دينية وقيمة مطلقة لا تتأثر بالعاطفة أو القرابة أو تقلبات المصالح. ويؤكد القرطبي أن الأمر بإيفاء الميزان لا ينحصر في البيع والشراء، بل يتسع ليشمل منظومة الحقوق والواجبات كافة (في القضاء، والشهادة،

1- ينظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 12/ 34-.14/22-10 .200/32،

2- ينظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب،208/14، 343/29 ،84/31.

وتوزيع الثروات). ويستنبط من التحذير القرآني ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ قاعدة مجتمعية مفادها أن فساد المعاملات الاقتصادية واختلال "ميزان السوق" يؤدي حتمًا إلى تآكل الثقة، وانهيار البنيان الأخلاقي والاجتماعي للأمة. وبذلك، يحول القرطبي "الميزان" من مصطلح لغوي إلى مؤسسة تشريعية تحرس حقوق المجتمع وتحمي الضعفاء من سطوة الاستغلال[1] .

خلاصة المطلب :من خلال هذا الاستعراض الموجز لأقوال المفسرين القدامى، يتبين أن التراث التفسيري قد قدم قراءات غنية وتأصيلًا مهمًا لمفهوم الميزان .فقد تنوعت إسهاماتهم بين التأكيد على المعاني التشريعية ووظيفة الميزان في تحقيق القسط في المعاملات والأحكام (كما عند الطبري)، والتمييز الدقيق بين الميزان الحسي والمعنوي مع الاقتراب من الرؤية الكلية (كما عند الرازي)، والاهتمام بالجانب الفقهي والعملي الذي يربط صلاح المجتمع بصلاح الموازين (كما عند القرطبي).

ومع ذلك، يُلاحظ أن معالجة المفسرين التراثيين -على جلالة قدرهم- ظلت في الغالب مرتبطة بالسياقات التفسيرية الجزئية، ومتركزة حول المعاني اللغوية أو الفقهية المباشرة للآيات. ولم تتبلور لديهم صياغة رؤية نسقية شاملة تدرس "الميزان" كإطار كوني وتشريعي واجتماعي متكامل.

وهذه السمة التجزيئية في التناول التراثي هي التي تُبرز الحاجة الماسة للانتقال إلى الدراسات الحديثة والمعاصرة، التي حاولت تجاوز التفسير الموضعي والانطلاق بالمفهوم نحو آفاق مقاصدية وتطبيقية أوسع، وهو ما سيتناوله المطلب التالي.

المطلب الثاني: مفهوم الميزان في الدراسات المعاصرة

شهد الفكر الإسلامي المعاصر تحولًا ملحوظًا في مقاربة مفهوم "الميزان"؛ حيث انتقل البحث من التركيز على الدلالات اللغوية والفقهية الجزئية، إلى استحضار المفهوم في سياقات

1- ينظر: محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 100/6،100/17، 151/15، 19/ 249.

العدالة الاجتماعية، والتنمية، والإصـــلاح الشـــامل. وقد برزت في هذا الميدان جهود علمية رائدة، نذكر من أبرزها:

1. **الميزان عند العلامة محمد الطاهر بن عاشـور (ت: 1393هـ)** :يُعد ابن عاشـور من أبرز المعاصرين الذين قدموا قراءة مقاصدية متقدمة للميزان في تفسيره "التحرير والتنوير"؛ إذ يرى أن الميزان ليس مجرد آلة، بل هو رمز للعدل المطلق الذي لا يســـتقيم أمر الدنيا بدونه .وقد نصّ على ذلك بقوله: "والميزان: مســـتعار للعدل بين الناس في إعطاء حقوقهم؛ لأن مما يقتضيه الميزان وجود طرفين يراد معرفة تكافئهما ."ويُعمّق ابن عاشـور هذا البعد المقاصدي بنفيه أن يكون القصد القرآني محصورًا في الآلة المادية، حيث يقول: "وهذا الميزان تبينه كتب الرسل، فذكره بخصوصه للاهتمام بأمره لأنه وسيلة انتظام أمور البشـر... وليس المراد أن الله ألهمهم وضـع آلات الوزن لأن هذا ليس من المهم، وهو مما يشمله معنى العدل فلا حاجة إلى التنبيه عليه بخصوصه[1]" .
2. **الميزان عند الأسـتاذ سـيد قطب (ت: 1386هـ)** :تناول سـيد قطب الميزان في "في ظلال القرآن" بوصـــفه تعبيرًا عن النظام الرباني الدقيق الذي يربط بين نواميس الكون ومناهج التشـريع. وقد أبدع في تصـوير شمولية هذا المفهوم قائلًا: "والله يضـع هذا الميزان للبشـر، للأمانة والعدل، ولسـائر القيم، وسـائر الأحكام، وسـائر أوجه النشـاط، في كل حقل من حقول الحياة [2]". وعند حديثه عن اقتران الميزان بالكتاب، يقرر أن: "كل الرسـالات جاءت لتقر في الأرض وفي حياة الناس ميزانًا ثابتًا ترجع إليه البشـرية، لتقويم الأعمال والأحداث والأشياء والرجال وتُقيم عليه حياتها في مأمن من اضـطراب الأهواء واختلاف الأمزجة، وتصـادم المصـالح والمنافع. ميزانًا لا يحابي أحدًا لأنه يزن بالحق الإلهي للجميع، ولا يحيف على أحد لأن الله رب الجميع[3]".

1- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ج 27، ص 407.
2- قطب، سيد، في ظلال القرآن، ج 6، ص 3450 .
3- المصدر نفسه، ج 6، ص 3450.

3. **فقه الميزان" وتنزيله على الواقع (د.علي القره داغي)** :من أهم الإضافات المعاصرة التي ارتقت بمفهوم الميزان من حيز التنظير إلى حيز التطبيق العملي، ما قدمه الأستاذ الدكتور علي محيي الدين القره داغي في مشروعه "فقه الميزان". فقد تجاوز مجرد الإشارات العابرة ليؤسس فقهًا متكاملًا يعمل على تنزيل "الميزان" على الواقع (الجانب التطبيقي). ويوظف القره داغي هذا المفهوم كقاعدة منهجية لضبط التوازنات في الفتوى، وفي التعاملات الاقتصادية، بل وفي تفكيك إشكاليات العلاقات الدولية (كموازين السلم والحرب)، جاعلًا من الميزان إطارًا حاكمًا للاعتدال ومنع الغلو أو التفريط[1].
4. **الميزان والتنمية والعدالة الاجتماعية** :حاولت كتابات معاصرة أخرى توظيف المفهوم في معالجة إشكاليات التنمية المستدامة، وبناء وعي حقوقي واجتماعي. فقد أشار الدكتور يوسف القرضاوي إلى مركزية الميزان في تحقيق العدالة الاجتماعية، في حين اعتبر الدكتور طه جابر العلواني أن غياب العدل واختلال الموازين هو أساس أزمة العقل المسلم، وسبب مباشر للسقوط في هاوية الطغيان والاستبداد[2].

المطلب الثالث: الفجوات البحثية

من خلال الاستعراض التحليلي للدراسات التراثية والمعاصرة السابقة، تتجلى بوضوح الإسهامات الكبيرة التي قُدمت في فهم دلالات "الميزان ."غير أن القراءة النقدية لهذه الجهود تكشف عن عدد من الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها، ويمكن إجمالها في الآتي:

أولًا: النظرة التجزيئية في التناول التراثي :رغم أن المفسرين الأعلام كالطبري والرازي والقرطبي قدموا رؤى معتبرة وتأصيلًا دقيقًا، إلا أن تناولهم ظل في الغالب جزئيًا؛ حيث ركّز

1- ينظر: داغي، علي محيي الدين القره، فقه الميزان، 15-22.

2- ينظر: العلواني، طه جابر، أزمة العقل المسلم؛ والقرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي.

إما على المعاني اللغوية، أو الأبعاد الفقهية المرتبطة بالمعاملات والمكاييل، دون صياغة رؤية نسقية شاملة تجمع أبعاد الميزان الكونية والتشريعية والأخلاقية في إطار واحد.

ثانيًا: الطابع الخطابي لبعض الدراسات الحديثة :تعاملت معظم الكتابات المعاصرة مع الميزان من منظور وعظي أو إصلاحي عام. فرغم تأكيدها على أهمية العدالة الاجتماعية، إلا أنها لم تُقدّم –في كثير من الأحيان– معالجة نظرية منهجية تستوعب البعد القرآني الكلي، وتربطه بالتحديات الفكرية العالمية المعاصرة، باستثناء محاولات جادة ومتميزة كـ "فقه الميزان" للقره داغي.

ثالثًا: غياب المقارنة الجادة بين المرجعية الإلهية والنظريات الوضعية :يُعد غياب التأصيل المقارن من أبرز الفجوات؛ إذ لم تُطرح دراسات متعمقة تربط بين مفهوم الميزان القرآني ونظريات العدالة الحديثة (مثل نظريات جون راولز وأمارتيا سن) لإبراز الفروق الجوهرية بينهما. وهنا تتجلى أهمية إبراز "البعد الشمولي للميزان القرآني"؛ حيث جاءت مبادئه ثابتة من الوحي الإلهي، في حين أن النظريات الوضعية خضعت لمراحل متعددة من التقويم والتغيير .وقد أدى "الفكر الغربي خَلف فكرة إزاحة المعايير الثابتة المنبثقة عن المسيحية، والتأكيد على الابتعاد عن القيم والدين، ومن ثم زادت العناية بكفة الميزان المادية، وتركت كفة ميزان الروحي، فنتج عن ذلك الاضطراب النفسي والقلبي، والانتحار على الرغم من كل هذا الترف المادي"[1] . وفي المقابل، نجد أن الميزان القرآني يوازن بين الروح والمادة، ويضع معيارًا ثابتًا دلالة على إقامة العدل المطلق، وهو ما استلهمته حتى النظم البشرية حين وضعت المحاكم الميزان شعارًا لها دلالة على إقامة العدل بين الناس.

خلاصة المبحث الأول :تظهر مراجعة الدراسات السابقة أن مفهوم الميزان، رغم حضوره القوي في التراث والتفسير، لم يُستوفَ بحثه كإطار قرآني شامل ونظرية متكاملة للعدالة. وهذه الفجوات مجتمعة تمنح بحثنا هذا أهميته ومبرر وجوده؛ إذ يسعى إلى محاولة تأصيل المفهوم نصيًا

(1)القره داغي، الميزان ص11.

ومقاصديًا، وربطه بالقضايا المعاصرة، بما يثري الفكر الإسلامي ويقدم حلًا للتوازن المفقود في الجدل الإنساني الحديث.

المبحث الثاني

الإطار النظري والمنهجي

بعد عرض أبرز أقوال المفسرين والمفكرين في المبحث السابق حول مفهوم الميزان في القرآن الكريم، وما انطوت عليه تلك الجهود من معالجات جزئية أو محاولات معاصرة متفاوتة العمق، تبرز الحاجة الماسة إلى وضع إطار نظري ومنهجي دقيق يوجّه مسار هذه الدراسة ويضبط أدواتها. ذلك أن أي بحث أكاديمي رصين لا يكتسب قيمته العلمية والموضوعية إلا بقدر استناده إلى أساس نظري واضح، ومنهجية محكمة تضمن سلامة التحليل وتماسك النتائج.

يستهدف هذا المبحث رسم المعالم الكبرى التي تقوم عليها الدراسة من جهتين أساسيتين:

• **من الناحية النظرية** :يتعين تحرير الدلالات اللغوية والاصطلاحية للميزان، وبيان ما يحمله من معانٍ حسية ورمزية في النص القرآني، مع إبراز طبيعته بوصفه مفهومًا كليًا جامعًا للعدل، يتجاوز كونه مجرد أداة مادية لوزن الأشياء، ليرتقي إلى كونه قيمة معيارية عليا تحكم انتظام العلاقات الكونية والاجتماعية.

• **من الناحية المنهجية** :يسعى هذا المبحث إلى بسط المنهج المركّب الذي تعتمده الدراسة؛ والذي يجمع بين "التحليل النصي" للآيات، و"المنهج المقاصدي" الذي يكشف عن الغايات الكلية التي يوظف لها القرآن الكريم مفهوم الميزان، و"المنهج المقارن" الذي يتيح مقابلة التصور القرآني للعدالة بما استقر عليه الفكر الغربي، وصولًا إلى "المنهج التطبيقي" الذي يربط النتائج النظرية بقضايا الواقع المعاصر؛ كالعدالة الاقتصادية، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان.

إن تحديد هذه الأطر والمرتكزات ليس إجراءً شكليًا عابرًا، بل هو ضرورة منهجية تكفل للبحث اتساقه الداخلي، وتضمن أن تكون معالجة النصوص القرآنية منضبطة بضوابط

لغوية ومقاصدية صارمة، وفي الوقت ذاته متصلة بفعالية مع الحوار الفكري العالمي حول قضايا العدل والإنصاف.

ومن هنا، يمثل هذا المبحث "القاعدة المنهجية" التي سينبني عليها التحليل التفصيلي في المباحث اللاحقة، حيث سيتم الانتقال لاحقًا إلى دراسة الميزان في القرآن الكريم من خلال محاوره الكونية، والتشريعية، والاقتصادية، والأخلاقية. ولتحقيق هذه الغاية، انتظم هذا المبحث في أربعة مطالب رئيسة:

- **المطلب الأول** :الدلالة اللغوية والاصطلاحية للميزان.
- **المطلب الثاني** :مفهوم الميزان من خلال المنهج المقاصدي.
- **المطلب الثالث** :مفهوم الميزان من خلال المنهج المقارن.
- **المطلب الرابع** :مفهوم الميزان من خلال المنهج التطبيقي.

المطلب الأول: الدلالة اللغوية والاصطلاحية للميزان

تقتضي المنهجية العلمية قبل الولوج في تفاصيل المفهوم القرآني وتطبيقاته، تحرير دلالاته في لغة العرب التي نزل بها الوحي، ثم بيان التطور الدلالي الذي أحدثه القرآن الكريم لينقله من الاستعمال اللغوي العام إلى الاصطلاح الشرعي والكوني الشامل.

أولًا: الدلالة اللغوية للميزان: ينتمي لفظ "الميزان" إلى الجذر اللغوي الأصيل (و-ز-ن)، وهو جذر يحمل دلالة واسعة على التقدير والاعتدال. وقد أشار العلامة ابن فارس إلى هذا الأصل بقوله: "الواو والزاء والنون: بناءٌ يدلُّ على تعديلٍ واستقامة[1]." والمقصود في أصل وضعه هو معرفة قدر الأشياء بعضها ببعض. ومن هذا المعنى تفرّعت سائر المشتقات كالوزن والموزون والموازنة؛ فالوزن مقابلة الشيء بغيره لمعرفة مقداره، سواء أكان ذلك باستخدام آلة محسوسة أم بتقدير عقلي ومعنوي.

وبالرجوع إلى "لسان العرب" لابن منظور، نجد أن الميزان هو الآلة التي يُعرف بها قدر الموزون وثقله، غير أن العرب لم تقصر المفهوم على هذا البعد المادي، بل توسعت فاستعملته

1- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، ج 6، ص 107.

مجازًا للتعبير عن الإنصاف والعدل .فيقال مثلًا: "فلان كلامه موزون"، أي متزن ومتصف بالاعتدال، ويُقال: "فلان ميزان في الحكم"، أي يُرجع إليه في معرفة الحق من الباطل[1]. وهذا التوسع يكشف أن الميزان في الثقافة العربية كان رمزًا للعدل والاستقامة، ولم يكن مجرد أداة للبيع والشراء في الأسواق.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدلالة اللغوية للميزان تتوزع على شقين متكاملين:

- **دلالة حسية مادية** :تتمثل في الأداة التي تُقاس بها الأجسام وتقدر بها الأشياء.
- **دلالة معنوية رمزية** :تتمثل في المعيار الذي يُحتكم إليه لتقويم الأفكار والأقوال والأفعال.

وهذا الازدواج الدلالي شكّل المدخل الذي استوعبه النص القرآني، فوسع المعنى الثاني ليحوله إلى قيمة معيارية كونية.

ثانيًا: الدلالة الاصطلاحية في القرآن الكريم: لم يكتفِ القرآن الكريم بالمعنى الحسي للميزان باعتباره أداة مادية، بل أعاد تشكيله في إطار مفهوم كلي يجمع بين الحسي والمعنوي، ليصبح الميزان رمزًا للعدل وضابطًا للعلاقات الإنسانية والكونية .وباستقراء مواضع ورود لفظ الميزان في القرآن الكريم، يمكن تصنيف دلالته الاصطلاحية في ثلاثة مجالات رئيسة:

1. **الميزان في المجال الكوني:** ويتجلى ذلك بوضوح في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٩﴾ (الرحمن: 7-9). فالسماء بما تحويه من أنظمة دقيقة خُلقت وفق ميزان محكم يحقق التوازن، وهنا تظهر الرمزية الكبرى للميزان بوصفه قانونًا كونيًا وضعه الله لضبط انتظام الخلق، وليس مجرد أداة مادية.

1- ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج 13، ص 446.

2. **الميزان في المجال التشـــريعي**: ويبرز في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ (الحديد: 25). فالقرآن الكريم يقرن إنزال الوحي (الكتاب) بإنزال الميزان، ليكون النظام التشـــريعي والقيمي الذي يضـــمن إقامة القســـط بين الناس. وفي هذا البعد يتحول الميزان من مجرد أداة إلى مبدأ حاكم يعادل الكتاب في الوظيفة، جاعلًا العدل غاية كبرى للرسالات.

3. **الميزان في المجال الاقتصادي والاجتماعي**: ويتجسد في النصوص التي تضبط المعاملات المالية وتحذر من الخلل فيها، كقوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ (المطففين: 1-3).وكقولـه: ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ (الأنعام: 152). فالميزان هنا، رغم دلالته المادية، مُحمل بقيمة أخلاقية؛ فهو أداة لتحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف في التعاملات.

وبهذا الارتقاء القرآني، يصـبح الميزان في الاصـطلاح الشـرعي نظرية معيارية تتأسـس عليها قيم الإسلام الكبرى المتمثلة في التوازن والقسط.

ثالثًا: العلاقة بين الدلالتين الحســية والمعنوية: يكشـف التتبع الدلالي عن علاقة عضـوية وتكاملية بين المعنى الحســي والمعنوي للميزان. فالأصــل المادي المتمثل في آلة الوزن شــكل الامتداد الذي انطلق منه القرآن الكريم ليبني المعنى المعنوي الشــامل المعني بالعدل في مجالات الحياة كافة .ويتضح من السياقات القرآنية أن المعنيين لا يتعارضان بل يتكاملان؛ ففي مجال المعاملات التجارية يظهر الميزان كأداة حسية، لكنه يُربط فورًا بـ "القسط" ليتحول إلى وسيلة لإقامة العدل.

وهذا الانتقال المنهجي يعكس رؤية قرآنية "مقاصـــدية" واضـــحة؛ إذ لا يُلغي القرآن الدلالة الحســـية، بل يوظفها ويمنحها بعدًا قيميًا تتســـامى به من مجرد أداة مادية إلى مفهوم كوني وتشريعي جامع.

المطلب الثاني: مفهوم الميزان من خلال المنهج المقاصدي

يُعَدُّ المنهج المقاصدي من المناهج المحورية التي تكتسب أهمية بالغة في الدراسات القرآنية المعاصرة؛ إذ لا يقتصر هذا المنهج على استقراء المعاني اللغوية أو الفقهية الجزئية للنصوص، بل يتجاوزها إلى استنباط الغايات الكلية والمرامي العليا التي تهدف إليها الشريعة. وقد تبلور هذا المنهج وتأصلت قواعده في اجتهادات أئمة المقاصد، وعلى رأسهم الإمام الشاطبي (ت: 790هـ) في سِفره الجليل "الموافقات"؛ حيث أكد على قاعدة منهجية صلبة مفادها أن النصوص والأحكام الجزئية لا تُفهم حق الفهم إلا في ضوء مقاصدها الكلية [1].

وعند إعمال هذا المنهج لفهم "الميزان" في القرآن الكريم، يتضح بجلاء أن الوحي لم يُرد بالميزان مجرد آلة حسية لوزن الماديات، وإنما قَصَد من خلاله ترسيخ قيمة العدل والقسط بوصفها مقصدًا أصيلًا من مقاصد الشريعة الكبرى .فالآية الجامعة: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ (الحديد: 25)، تشير بوضوح إلى أن الميزان مقصد تشريعي يوازي "الكتاب" نفسه، وأن الغاية المحورية من الرسالات السماوية كافة هي إقامة القسط.

ولبيان مفهوم الميزان في ضوء المنهج المقاصدي، يمكن تناوله من خلال المحاور الآتية:

1. **الميزان مقصد كوني وتشريعي**: من خلال المنهج المقاصدي، تُقرأ آيات الميزان باعتبارها مقصدًا كونيًا يعبر عن التوازن الدقيق الذي يحكم الوجود، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾ (الرحمن: 7). وفي الوقت ذاته، يُقرأ بوصفه مقصدًا تشريعيًا يعبّر عن العدل المطلق الذي يضبط العلاقات الإنسانية. وهذا الجمع القرآني بين النظام الكوني والنظام التشريعي تحت مظلة "الميزان" يعكس شمولية الرؤية الإسلامية؛ حيث ينتظم الكون والمجتمع بقانون واحد هو العدل.

1- ينظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، ج 2، ص 6 و ما بعدها.

2. **توجيه النصـــوص الجزئية إلى الغايات الكلية (البعد المادي والروحي)** :يُحتم المنهج المقاصـــدي أن تُقرأ النصـــوص التي تنهى عن التطفيف والغش -كقوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾ (المطففين: 1-3)- في ضـوء مقصـد "العدل الشـامل"، لا أن تُحصـر في إطارها الاقتصـادي المادي الضيق. فالمقاصد تجعل من هذه النصوص شواهد على مبدأ عام يتمثل في حماية الحقوق ومنع الظلم في أي مجال. ولعل أبلغ ما يُســـتدل به على هذا العمق المقاصـــدي، هو انسحاب مفهوم "التطفيف" من المعاملات المالية إلى الجانب التعبدي والروحي؛ فقد رُوي عن الإمام مالك بن أنس -رحمه الله- أنه قال: "يُقال في كل شـــيء وفاء وتطفيف، فإذا توعّد الله سبحانه بالويل للمطففين في الأموال، فما الظن بالمطففين في الصلاة"[1]. وهذا الربط البديع يؤكد أن الميزان يحكم كفتي الروح والمادة معًا.

3. **البعد الحضـاري للمنهج المقاصـدي** :من أبرز مزايا المنهج المقاصـدي أنه يمنح المفاهيم القرآنية حيوية تجعلها صـالحة للقراءة في ضـوء النوازل والقضـايا المعاصـرة. فعندما نعتبر "الميزان" مقصدًا أسمى للعدل، يتسع أفقه الدلالي ليشمل: العدالة التوزيعية في الاقتصاد، والعدالة البيئية في حفظ التوازن الطبيعي، والعدالة الحقوقية والسياسية في منع الاستبداد. وبذلك يغدو المنهج المقاصـــدي جســـرًا متينًا يصـــل بين كليات القرآن الكريم وتغيرات الواقع الحضاري المعاصر.

خلاصـة: إن إعمال المنهج المقاصـدي في دراسـة "الميزان" يُمكّن الباحث من تجاوز التفسـير التجزيئي المحدود، ليرتقي بالمفهوم إلى مصـاف المقاصـد الكبرى للشـريعة الإسـلامية، متكاملًا مع مقاصـــد حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنســـل، والمال؛ ليشـــكل إطارًا مرجعيًا عامًا للإنصاف في حياة الإنسان والكون.

1- ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ،ج 19، ص 251.

المطلب الثالث: مفهوم الميزان من خلال المنهج المقارن

يُعَدّ المنهج المقارن من الأدوات المعرفية البالغة الأهمية في الدراسات الإنسانية والفكرية؛ إذ يتيح للباحث وضع المفاهيم قيد الدراسة في سياق أوسع، من خلال مقابلتها بمفاهيم موازية في ثقافات وفلسفات مغايرة. ولا تهدف المقارنة هنا إلى مجرد رصد أوجه التشابه والاختلاف، بل تسعى بالأساس إلى الكشف عن الخصوصية القيمية والتشريعية للمنظومة القرآنية.

وفي دراسة "مفهوم الميزان"، يحقق اعتماد المنهج المقارن غايتين: أولاهما إبراز عالمية الخطاب القرآني وقدرته على محاورة النظريات الفلسفية المعاصرة، وثانيتهما الكشف عن تفرد المفهوم القرآني مقارنة بالتصورات الوضعية. وعليه، فإن مقارنة الميزان القرآني بمقاربات العدالة الغربية لا تعني إخضاع النص المعصوم لمعايير الفكر البشري القاصر، بل تهدف إلى إظهار شمولية الميزان الذي يجمع بين أبعاد الروح والمادة، والدنيا والآخرة.

ولبيان ذلك، نعقد هذه المقارنات المحورية:

1. **الميزان القرآني ونظرية العدالة عند جون رولز (John Rawls)**: طرح الفيلسوف الأمريكي جون رولز في كتابه "نظرية في العدالة" مفهومًا للعدالة بوصفها "إنصافًا"، مؤسسًا ذلك على مبدأين: الحرية المتساوية، وتكافؤ الفرص مع السماح بالفوارق التي تصب في مصلحة الفئات الأضعف[1] . وعند مقاربة هذا التصور مع الميزان القرآني، نلحظ تقاطعات في التأكيد على الإنصاف وحماية الضعفاء، بيد أن الفارق الجوهري يكمن في "المرجعية". فبينما يجعل رولز العدالة منبثقة عن "عقد اجتماعي" وضعي قابل للنقض والتعديل، يجعل القرآن الميزان مستندًا إلى مرجعية إلهية ثابتة. فالميزان يتجاوز التوافق البشري العابر ليكون جزءًا من نظام كوني وتشريعي صارم لا يقبل المحاباة.

1- ينظر: Rawls, John, A Theory of Justice (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), 60-61.اعتمد الباحث على النسخة الإنجليزية الأصلية، وصياغة المفاهيم الواردة هنا هي ترجمة بتصرف من الباحث لخدمة المقارنة.

2. **الميزان القرآني ومقاربة القدرات عند أمارتيا ســـن (Amartya Sen)**: قدم الاقتصـــادي أمارتيا ســـن في كتابه "التنمية حرية" مفهومًا للعدالة يرتبط بالقدرات الإنســـانية، حيث يرى أن العدالة تقاس بقدرة الأفراد على تحقيق حياة كريمة تتســـم بالحرية[1]. ورغم أن القرآن يربط العدل بكرامة الإنســـان وحريته، إلا أنه يضـــيف بعدًا روحيًّا وأخلاقيًا يغيب عن نظرية "سـن"؛ إذ لا تتحقق العدالة في التصـور الإسـلامي إلا بالالتزام بـ "القسط" بوصفه أمرًا وتكليفًا إلهيًا، لا مجرد خيار اجتماعي أو تنموي متروك للرغبات البشرية.

3. **الفروق الجوهرية (البعد الشـــمولي مقابل القصـــور الوضـــعي)**: اســـتجابةً لمتطلبات التحليل المقارن الدقيق، تبرز هنا حقيقة أن البعد الشـمولي للميزان القرآني تستمد مبادئه من "الوحي الإلهي" المعصـوم، في حين أن النظريات الوضـعية خضـعت ولا تزال لمراحل متعددة من التقويم والتخبط والنقض.ولعل أبلغ ما يُشـــخّص هذا الفارق، هو أن الفكر الغربي الحديث قد قام على فكرة إزاحة المعايير الثابتة المنبثقة عن الدين، والتأكيد على الابتعـاد عن القيم؛ "ومن ثم زادت العنـايـة بكفـة الميزان المـاديـة، وتُركـت كفـة الميزان الروحي، فنتج عن ذلك الاضـطراب النفسـي والقلبي، والانتحار على الرغم من كل هذا الترف المادي[2]". وفي مقابل هذا الاختلال، يقف الميزان القرآني كضـامن للعدل المطلق الذي تتوق إليه الفطرة البشـــرية، وهو ما تدركه حتى النظم الوضـــعية في أعماقها حين وضعت المحاكم الميزان شعارًا لها دلالة على إقامة العدل بين الناس[3].

1- ينـظـر: Sen, Amartya, Development as Freedom (New York: Anchor Books, 1999), 13-14.) الترجمة للمفاهيم من صـنيع الباحث اسـتنادًا للمرجع الأصـلي الأجنبي المذكور.

2- القره داغي، فقه الميزان، ص27.

3- يُنظر في ذلك إلى الرمزية العالمية للعدالة (Lady Justice) والميزان كشـــعار أممي في المحاكم للدلالة على القسط والإنصاف.

خلاصة :يُسفر المنهج المقارن عن نتيجة قاطعة مفادها أن الميزان القرآني يطرح مقاربة للعدالة تفوق النظريات الوضعية شمولًا؛ لكونه يربط الجانب الإجرائي المؤسسي بالجانب الروحي الأخلاقي، ويقدم مرجعية إلهية ثابتة تحمي العدالة من تقلبات الأهواء البشرية والمصالح المادية المحدودة.

المطلب الرابع: مفهوم الميزان من خلال المنهج التطبيقي

يُعَدّ المنهج التطبيقي مكمِّلًا ضروريًا للمنهج النصي والمقاصدي والمقارن؛ إذ تكمن وظيفته في نقل نتائج التحليل النظري والتجريدي إلى حيز الواقع العملي، ليُظهر كيف يمكن لمفهوم قرآني كالميزان أن يسهم بفعالية في معالجة قضايا معاصرة ومشكلات حضارية كبرى. ذلك أن القيمة الحقيقية لأي دراسة قرآنية لا تقف عند حدود استنباط الدلالات فحسب، بل تتجاوزها إلى اختبار قدرة هذه الدلالات على التفاعل مع يوميات الناس ونوازلهم.

ولبيان مفهوم الميزان من خلال هذا المنهج، يمكن مقاربته عبر مسارين:

1. **من التنظير إلى التنزيل** :كما تبيّن من خلال التتبع الدلالي لآيات القرآن الكريم، فإن الميزان ليس مجرد فكرة مثالية أو قيمة مجردة حبيسة النصوص، بل هو مبدأ عملي يُفترض أن يُترجم إلى سياسات، وأنظمة، وسلوكيا. وقد دلّ القرآن الكريم على هذا التلازم العملي حين قرن "الميزان" بـــ "القسط" في مواضع متعددة، كقوله تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ (الأنعام: 152). فهذا التوجيه الإلهي يربط مباشرة بين المعيار الشرعي (الميزان) وبين الواقع الاقتصادي والاجتماعي، مما يعكس البعد التطبيقي العميق للمفهوم.
2. **المجالات التطبيقية لمفهوم الميزان** :يفتح المنهج التطبيقي آفاقًا واسعة لتنزيل الميزان القرآني على مجالات حيوية متعددة، سيتم تفصيلها في المبحث الرابع من هذه الدراسة، وتُجمل هنا في الآتي:

- المجال الاقتصادي: في ظل الاقتصاد الحديث الذي يتسم باتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وظهور صور الاستغلال والاحتكار، يتدخل القرآن الكريم ليقدم "الميزان"

كقاعدة صلبة لضبط المعاملات وفق معايير العدل والشفافية. فهو يرفض بشدة كل صور البخس والتطفيف كما في قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ (المطففين: 1-3). وهذا يؤسس لتشريعات اقتصادية تراعي العدالة التوزيعية والإنصاف الاجتماعي وحماية الطرف الأضعف.

- المجال البيئي: يُبرز القرآن الكريم الميزان كقانون كوني يحكم التوازن بين عناصر الطبيعة، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ٧ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ٨﴾ (الرحمن: 7-8) .ومن هذا المنطلق، فإن التدهور البيئي والتغير المناخي المعاصر يمثلان إخلالًا بالميزان وخروجًا عن النظام الإلهي. ويتيح المنهج التطبيقي هنا صياغة رؤية قرآنية لمفهوم "الاستدامة البيئية" تقوم على حفظ الموارد وعدم الإضرار بالأنظمة الطبيعية.
- المجال الحقوقي والاجتماعي :في ظل ما يشهده العالم من نزاعات وتمييز، يقدّم الميزان القرآني أساسًا متينًا لحماية الكرامة الإنسانية؛ إذ إن كل صور الظلم والإقصاء تندرج تحت مفهوم "الطغيان في الميزان ."ومن ثم، يسهم تفعيل هذا المفهوم في تعزيز قيم المساواة، واحترام الحقوق، بما يتناغم مع الإعلان القرآني الشامل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ (النحل: 90).

خلاصة المبحث الثاني :يكشف المنهج التطبيقي أن الميزان في القرآن الكريم يتجاوز التنظير اللغوي والشرعي ليكون إطارًا عمليًا شاملًا. وبهذا يتكامل الإطار النظري والمنهجي للدراسة؛ حيث تشكلت الدلالات اللغوية، والغايات المقاصدية، والمقارنات الفلسفية، والمسارات التطبيقية، لتكون بمجملها العدسة المنهجية التي سنقرأ من خلالها النصوص القرآنية في المبحث القادم.

المبحث الثالث

الميزان في القرآن الكريم – دراسة نصية

يشكل هذا المبحث قلب الدراسة وأساسها التحليلي؛ إذ ينقلنا من مرحلة التنظير المنهجي والمقاصدي التي سلف بيانها، إلى رحاب النص القرآني ذاته، بهدف استقراء المواضع التي ورد فيها لفظ "الميزان"، واستخراج دلالاته العميقة من خلال سياقاته المتنوعة.

فالناظر في كتاب الله يجد أن القرآن الكريم لم يستخدم هذا المصطلح في إطار أحادي أو ضيق، بل وظّفه في مجالات متعددة تتصل ببناء الكون، وإرساء التشريع، وضبط المعاملات، وتقويم الأخلاق. ومن هنا، فإن "التحليل النصي" يُعدُّ ضرورة علمية لفهم كيف بنى القرآن الكريم مفهوم الميزان بوصفه إطارًا مرجعيًا جامعًا للعدل والقسط.

إن دراسة النصوص القرآنية وتدبرها تكشف بوضوح أن الميزان ليس مجرّد أداة مادية لقياس الكيل والوزن، وإنما هو قيمة معيارية كبرى تتجاوز الدلالة الحسية لتشمل دلالات تشريعية وكونية وأخلاقية ففي سورة الرحمن، يرتبط الميزان بإرساء قوانين التوازن الكوني ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7) .وفي سورة الحديد وغيرها، يقترن الميزان بـ "الكتاب" ليكون معيارًا لإقامة القسط بين الناس، وهو ما فسّره السلف –كقتادة– بأن "الميزان: العدل"[1]. أما في سورتي المطففين والأنعام، فيرد الميزان في سياق حماية الحقوق الاقتصادية ومنع الغش.

وتكمن أهمية هذا المبحث في أنه يوفّر الأساس النصي المباشر للبحث، متجاوزًا الدراسات التي عالجت الموضوع جزئيًا أو مجازيًا. فمن خلال التحليل النصي الدقيق، نسعى للكشف عن الوحدة الدلالية الكبرى التي تربط بين هذه المستويات المتعددة، والتي تجعل الميزان مفهومًا قرآنيًا متكاملًا يُعبّر عن مقصد العدل في أوسع معانيه ، ويمهد في الوقت ذاته للتطبيقات المعاصرة التي سيتناولها المبحث الرابع.

1- ينظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 21، ص 521.

ولتحقيق هذا الاستقراء النصي، انتظم هذا المبحث في أربعة مطالب رئيسة:

- **المطلب الأول** :البعد الكوني للميزان .
- **المطلب الثاني** :البعد التشريعي والشرعي للميزان .
- **المطلب الثالث** :البعد الاقتصادي للميزان .
- **المطلب الرابع** :البعد الأخلاقي للميزان.

المطلب الأول: البعد الكوني للميزان

يُعَدُّ البعد الكوني من أعمق الأبعاد التي يتجلى فيها مفهوم "الميزان" في التنزيل الحكيم؛ حيث يُوظَّف للدلالة على النظام الوجودي الدقيق الذي أودعه الله سبحانه في السماوات والأرض. فحين يتحدث القرآن الكريم عن رفع السماء ووضع الميزان، فإنه لا يقصد مجرد تصوير بلاغي أو تشبيه مجازي، وإنما يقرر حقيقة كبرى مفادها أن الكون بأسره يقوم على قوانين محكمة من التوازن والاعتدال. وهذا الميزان الكوني يمثل "النموذج الأعلى" الذي يُطالب الإنسان بالانسجام معه والالتزام به في حياته الاجتماعية والأخلاقية. وللغوص في أعماق هذا البعد، يمكن تفكيك دلالاته من خلال المحاور الآتية:

1. **الميزان كناموس للتوازن الكوني** :لا يقتصر مفهوم الميزان على علاقة الإنسان ببيئته المباشرة، بل يتجاوز ذلك ليكون الناموس العام الذي يحكم حركة المجرات والنجوم، ويضبط العلاقات الدقيقة بين عناصر الطبيعة كافة .يتجلى هذا بوضوح في مطلع سورة الرحمن، في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٩﴾ (الرحمن: 7-9) .في هذه الآيات العظيمة، يظهر الميزان مقرونًا برفع السماء؛ مما يشير إلى أنّ التوازن الكوني ليس وليد الصدفة أو العشوائية، بل هو "وضع إلهي" مقصود ومُحكم. وقد أدرك الإمام فخر الدين

الرازي هذا العمق، ففسر الآية بأن المقصود بالميزان هنا هو ذلك القانون الذي يحفظ انتظام العالم ويمنعه من الزوال والاضطراب [1].

أما العلامة محمد الطاهر بن عاشور، فيرى أن وضع الميزان في هذا السياق الكوني إنما هو إشارة دقيقة إلى "القوانين الطبيعية" التي تضبط العلاقات بين المخلوقات، والتي تُشكّل البنية التحتية لاستمرار الوجود[2] .

2. **التلازم التكليفي بين الإنسان والكون عبر الميزان** :إن الخطاب القرآني يعقد صلة وثيقة بين "حركة الكون" و"سلوك الإنسان" عبر مبدأ واحد هو (الميزان).فإذا كان الكون قد بُني على التوازن القهري الذي لا يملك إلا الإذعان لأمر الله، فإن الإنسان المكرّم بحرية الاختيار مأمورٌ بأن يلتزم بالعدل الطوعي، وألا يطغى في ميزانه الخاص ليتحقق الانسجام.وفي هذا المعنى، يشير الأستاذ سيد قطب إلى أن الميزان الذي وضعه الله في الكون يتجلى في أدق النظم الكونية وأعظمها، وأن الإنسان مأمور بموجب الاستخلاف ألا يُخلّ بهذا النظام الذي يمثل صورة ناصعة من صور العدل الإلهي [3]. ومن هنا تتضح العلاقة المترابطة: التوازن الكوني يمثل "الحجة الكبرى" على الإنسان؛ ليقيم توازنه الخاص في دوائر حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
3. **الإسقاط المعاصر للبعد الكوني** :من منظور معاصر، تكتسب آيات الميزان الكوني أبعادًا إعجازية حين تُقرأ في ضوء مكتشفات العلوم الحديثة، التي كشفت عن الدقة الرياضية المذهلة في قوانين الفيزياء والبيولوجيا والبيئة .فالقوانين الطبيعية -كالجاذبية، والتوازن البيئي، والدورات الحيوية- ما هي إلا تجليات مادية لـ "الميزان" الذي وضعه الخالق جل جلا. وبناءً على هذا الفهم العميق، فإن أيّ استنزاف أو إخلال بهذا الميزان -كالتلوث البيئي، أو الاستغلال المفرط للموارد، أو إفساد التنوع البيولوجي- لا يُعد

1- ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب،ج 29، ص 343.
2- ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 27، ص 241.
3- ينظر: قطب، في ظلال القرآن، ج 6، ص 3450.

مجرد خطأ تقني أو علمي، بل هو في العرف القرآني "طغيان في الميزان" (أي: تجاوز لحدود الاعتدال الموجب للفساد في الأرض).

خلاصة المطلب :يكشف البعد الكوني للميزان أن "العدل" ليس مجرد قيمة اجتماعية أو قانون بشري قابل للتعديل، بل هو "قانون كوني" ثابت يقوم عليه الوجود بأسره. وهذا يعني أن العدالة الإنسانية المنشودة ليست إلا امتدادًا للعدالة الكونية، وأن إخلال الإنسان بالعدل في مجتمعه يشبه تمامًا إخلاله بقوانين الطبيعة؛ كلاهما يفضي إلى الخراب. وبهذا الفهم، يغدو الميزان أساسًا متينًا لإدراك الارتباط العميق بين الشريعة (القانون الإلهي الحاكم لحياة البشر) والخلق (القانون الإلهي الحاكم للطبيعة).

المطلب الثاني: البعد التشريعي والشرعي للميزان

إذا كان الميزان في بعده الكوني يعبر عن التوازن الحتمي الذي يحكم نظام الوجود والطبيعة، فإنّ القرآن الكريم يُبرز للميزان بعدًا آخر لا يقل أهمية وعظمة، وهو "البعد التشريعي" الذي يجعل الميزان مرادفًا للعدل في حياة البشر، وقاعدةً أساسية لتقويم وتأطير العلاقات الإنسانية. ففي هذا السياق التشريعي، لا يُنظر إلى الميزان باعتباره آلة قياس أو قانونًا طبيعيًا فحسب، بل هو "مبدأ شرعي" ومقصد كلي أنزله الله مع الكتب السماوية والرسل؛ ليقوم الناس بالقسط طواعيةً كما قام الكون به تسخيرًا. ولاستجلاء عمق هذا البعد، نناقشه عبر المحاور الآتية:

1. **التلازم العضوي بين "الكتاب" و"الميزان" في الرسالات الإلهية** :يتضح هذا البعد بجلاء ناصع في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ (الحديد: 25) .لقد قرن الله تعالى في هذه الآية المحكمة إنزال الوحي (الكتاب) بإنزال (الميزان)، في دلالة قاطعة على أن وظيفة الرسالات السماوية لا تقتصر على الهداية الروحية والبلاغ المجرد، بل تمتد لتشمل إقامة نظام العدل الشامل بين الناس. وتأكيدًا لهذا المعنى، أُثِر عن الإمام قتادة بن دعامة السدوسي في تفسير قوله تعالى:

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ (الشورى: 17)، أنه قال بعبارة حاسمة: "الميزان: العدل[1]" .

وقد جلى الإمام فخر الدين الرازي حكمة هذا الجمع الوظيفي الدقيق بين الكتاب والميزان بقوله: "الْكِتَابُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ، وَالْمِيزَانُ إِشَارَةٌ إِلَى حَمْلِ النَّاسِ عَلَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ"[2]. فهذا النص يقرر أن الكتاب هو الدستور، والميزان هو الضمانة التنفيذية والوازع الذي يحمل البشر على الالتزام به.

وفي العصر الحديث، التقط الأستاذ سيد قطب هذا الخيط التشريعي، ففسر الاقتران بين الميزان والكتاب بعبارة جامعة تبرز المرجعية الثابتة، حيث يقول: "«وَالْمِيزانَ».. مع الكتاب. فكل الرسالات جاءت لتقر في الأرض وفي حياة الناس ميزانًا ثابتًا ترجع إليه البشرية، لتقويم الأعمال والأحداث والأشياء والرجال وتُقيم عليه حياتها في مأمن من اضطراب الأهواء واختلاف الأمزجة، وتصادم المصالح والمنافع. ميزانًا لا يحابي أحدًا لأنه يزن بالحق الإلهي للجميع، ولا يحيف على أحد لأن الله رب الجميع[3]".

2. **الميزان والعدل القضائي الصارم** :يرتبط الميزان في التشريع القرآني ارتباطًا وثيقًا بالعدل في القضاء والحكم والمواقف. يقول تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ﴾ (الأنعام: 152). وفي موضع آخر: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ﴾ (الرحمن: 9) .ويرى الإمام القرطبي أن هذه الأوامر والنصوص تجعل "القسط" قيمة مطلقة لا تقبل التجزئة، ولا تتأثر بالعاطفة، ولا تخضع للقرابة، مما يجعل العدالة القضائية فريضة دينية ملزمة[4]. كما يذهب الحافظ ابن كثير إلى أن الميزان في هذه

1- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 21، ص 521.
2- الرازي، مفاتيح الغيب ، ج 29، ص 466 .
3- قطب ، في ظلال القرآن ، ج 6، ص 3450.
4- ينظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج 7، ص 134.

المواضع يمثل رمزًا للحكم العادل الصارم الذي لا يميل مع الهوى ولا يرضخ للضغوط الاجتماعية[1].

3. **مركزية الميزان في البناء الحضاري والتشريعي** :يؤكد العلامة محمد رشيد رضا في "تفسير المنار" أن العدالة التي يرمز إليها الميزان هي أساس العمران البشري، وأن الأمة التي تخلّ بهذا الميزان تسقط حضاريًا مهما بلغت من القوة المادية[2] .ومن خلال استقراء هذه النصوص، يتبين أن الميزان يمثل في التشريع الإسلامي المرجعية العليا، وأنه لا ينحصر في المعاملات المالية، بل يتعداها ليكون ضابطًا في الحكم والقضاء، وفي الحقوق، بل وحتى في العلاقات الدولية. وهذا ما حدا ببعض المفكرين المعاصرين، كالدكتور طه جابر العلواني، إلى اعتبار غياب العدل واختلال معايير الأمة سقوطًا مروعًا في هاوية "الطغيان في الميزان[3]."

خلاصة المطلب :إن البعد التشريعي للميزان في القرآن يبرز من خلال ربطه الوثيق بالرسالات السماوية والكتب المنزلة، لتكون غايته الكبرى إقامة العدل المطلق. فالميزان هنا يتجاوز كونه رمزًا، ليصبح مبدًا تشريعيًا حاكمًا يشمل القضاء، والحكم، والمعاملات، جاعلًا من العدل المحور الذي تدور عليه أحكام الشريعة ومقاصدها.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي للميزان

يمثل "الميزان" في القرآن الكريم ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الإسلامي، ومبدًا حاكمًا لشبكة العلاقات المالية والتجارية في المجتمع. فالقرآن الكريم لا يكتفي بإرساء الميزان في مداره الكوني أو إطاره التشريعي العام، بل يتنزل به إلى حركة الأسواق وتفاصيل المعاملات اليومية؛ ليؤكد أن العدالة الاقتصادية ليست منفصلة عن العقيدة والتشريع، بل هي ترجمة

1- ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص 368.
2- ينظر: رشيد رضا، محمد، تفسير المنار، ج 8، ص 180
3- ينظر: العلواني، طه جابر، أزمة العقل المسلم، ص 45.

عملية لمدى التزام الأمة بـــ "القسط" الذي نُزلت من أجله الكتب وأُرسلت الرسل. ويمكن استجلاء عمق البعد الاقتصادي للميزان في النص القرآني من خلال المحاور الآتية:

1- **التحريم القاطع لـ "التطفيف" بوصفه طغيانًا اقتصاديًا** :أولى القرآن الكريم اهتمامًا بالغًا بســـلامة المعاملات من أي خلل أو غش، وجعل من "التطفيف" (وهو البخس الخفي في الكيل والوزن) جريمة كبرى تستوجب الوعيد الإلهي. يتجلى ذلك في مستهل سورة المطففين: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ (المطففين: 1-3) .هذا الوعيد الشـــديد (ويل) يكشـــف أن التطفيف ليس مجرد مخالفة تجارية بسيطة، بل هو إخلال بـــ "الميزان" الذي تقوم عليه ثقة المجتمع. وقد بيّن الإمام الطبري أن هذا التوعد موجه لمن يبخس الناس حقوقهم في الكيل والوزن، دلالة على تحريم كل ما فيه غمط لحقوق الآخرين في المعاملات[1] . ويذهب الإمام القرطبي إلى أبعد من ذلك في تحليله الاجتماعي لهذه الآية؛ حيث يرى أن انتشار التطفيف والغش في الأســواق هو مؤشــر على خلل بنيوي يفضــي إلى فســاد العمران وتدمير الثقة المتبادلة بين الناس[2]. فالطغيان الاقتصـــادي هنا هو الوجه الآخر للطغيان في الميزان الكوني.

2- **مركزية "القســط" في اســتقرار الأســواق وحماية الممتلكات** :يربط القرآن الكريم بين الميزان ومبدأ "القســـط" برباط وثيق في مواضـــع عدة، كقوله تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ (الأنعـــام: 152)، وقولـــه: ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ﴾ (الإســـراء: 35) .وهذا التكرار القرآني للأمر بإيفاء الكيل والميزان يعكس قاعدة اقتصـــادية كبرى مفادها: "وجوب حماية التبادل التجاري من الاســـتغلال". وفي هذا الصـــدد، يقرر العلامة محمد الطاهر بن عاشـــور أن الأمر بالعدل في الميزان يتجاوز

1- ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 24، ص 282.

2- ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، ج 19، ص 251.

الأداة المادية ليصل إلى كونه مقصدًا من مقاصد الشريعة في حفظ الأموال، حيث يقول: "والميزان: مستعار للعدل بين الناس في إعطاء حقوقهم؛ لأن مما يقتضيه الميزان وجود طرفين يراد معرفة تكافئهما[1]".

3- **قصة شعيب عليه السلام كنموذج تطبيقي للصراع الاقتصادي** :لم يقدم القرآن الكريم مبدأ العدالة الاقتصادية في صيغة أوامر مجردة فحسب، بل استعرضه من خلال القصص القرآني، وتحديدًا في قصة نبي الله شعيب عليه السلام مع قومه. قال تعالى على لسان شعيب عليه السلام: ﴿فَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَاۚ﴾ (الأعراف: 85) .إن ربط إيفاء الميزان بالنهي عن الإفساد في الأرض يُعدّ من أعمق التحليلات القرآنية للاقتصاد؛ فهو يقرر أن "الفساد الاقتصادي" (كالبخس، والاحتكار، وأكل أموال الناس بالباطل) هو المحرك الأول لـ "الفساد الشامل" في الأرض. وقد أشار الأستاذ سيد قطب عند تفسيره لهذه الآيات إلى أن انحراف قوم شعيب لم يكن عقائديًا فحسب، بل كان انحرافًا في "ميزان التعامل المالي"، مما يثبت أن الإسلام لا يفصل بين طهارة العقيدة ونظافة السوق [2].

4- **التوزيع العادل للثروة ومنع الاحتكار (التوسع الدلالي)** :إن إعمال مفهوم "الميزان" في العصر الحديث يقتضي توسيع دلالته لتشمل كليات الاقتصاد الكلي .(Macroeconomics) فالميزان القرآني يأبى أن تتركز الثروة في يد فئة قليلة، وهو ما صرح به القرآن في قوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾ (الحشر: 7). فاحتكار الثروة، وتطفيف أجور العمال، والتلاعب بالأسعار، والربا الفاحش؛ كلها صور معاصرة لـ "إخسار الميزان" وإسقاط لقيمة القسط.

1- ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج 27، ص 407 .

2- ينظر: قطب، سيد، في ظلال القرآن ، ج 3، ص 1332.

خلاصة المطلب :يبرهن البعد الاقتصادي للميزان على أن القرآن الكريم قد أسس لنظرية متكاملة للعدالة الاقتصادية. فالميزان هنا هو الضامن لمنع الاستغلال، وحماية الملكية الخاصة، وتحقيق التكافؤ، وضبط بوصلة السوق لتتجه نحو تنمية حقيقية لا طغيان فيها ولا إخسار.

المطلب الرابع: البعد الأخلاقي للميزان

إن الناظر في آيات القرآن الكريم يدرك جليًا أن "الميزان" يتجاوز حدود الضبط المادي للأسواق والانتظام الآلي للكون، ليستقر في أعماق الضمير الإنساني كقيمة أخلاقية عليا. فالأخلاق في التصور القرآني ليست مجرد فضائل ثانوية أو ترفًا سلوكيًا، بل هي ميزان دقيق تُوزن به أعمال العباد، وتُضبط به انفعالاتهم، وتُقوّم به تصرفاتهم في مختلف مواقف الحياة. والعدل بصفته روح الميزان، هو الموجه الأول للأخلاق القرآنية. ويمكن تفصيل هذا البعد من خلال المحاور الآتية:

1- **العدل والإحسان بوصفهما دستورًا للأخلاق:** يتجلى أسمى درجات الميزان الأخلاقي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل: 90). فهذه الآية الكريمة تمثل ميزانًا أخلاقيًا متكاملًا يقيم القسط في السلوك الفردي والاجتماعي .وقد أدرك الجيل الأول من الصحابة المركزية الأخلاقية لهذا الميزان القرآني؛ فقد أُثر عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصف هذه الآية أنه قال: "إن أجمع آية في القرآن في سورة النحل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾"[1]. وهذا الأثر العظيم، الذي تتجلى فيه دقة الفهم المقاصدي لابن مسعود رضي الله عنه، يؤكد أن الميزان الأخلاقي في الإسلام يرتكز على دعامتين: إعطاء كل ذي حق حقه (العدل)، والتفضل بما فوق

1- ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 17، ص 279، وقد أورده الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، ج 10، ص 166.

الحق (الإحسان)، وفي مقابلهما نهي صارم عن كل ما يخل بهذا التوازن من فواحش وبغي.

2- **التوازن والاعتدال في السلوك والمشاعر**: من تجليات الميزان الأخلاقي في القرآن الكريم، الدعوة المستمرة للاعتدال وتجنب الإفراط والتفريط (الغلو والتقصير) في مناحي الحياة كافة، حتى في أدق التصرفات الشخصية كالإنفاق والعواطف. قال تعالى في وصف عباد الرحمن: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾ (الفرقان: 67) .فالـ "قَوَام" هنا هو التعبير العملي عن الميزان الأخلاقي الوسط الذي يعصم الإنسان من الانحراف المادي والنفسي[1]. كما يمتد هذا الميزان ليضبط المشاعر تجاه الآخرين، فلا يحملنّ البغضُ الإنسانَ على الظلم، ولا تحملنّه المحبة على المحاباة: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾ (المائدة: 8).

3- **الميزان في الكلمة والحكم على الآخرين** :يمتد الميزان الأخلاقي ليضبط الكلمة المنطوقة، ويحمي أعراض الناس وحقوقهم المعنوية من التطفيف والبخس. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ ﴾ (الأنعام: 152). فالكلمة في ميزان القرآن أمانة عظمى، والعدل فيها يعكس طهارة القلب وصدق الإيمان. ويؤكد ابن عاشور أن العدل في القول يشمل الشهادة، والحكم، والفتوى، وإبداء الرأي في الناس، وهو من أشق أنواع الموازين على النفس البشرية لتدخل الأهواء فيه[2].

خلاصة المبحث الثالث: يتضح من خلال هذا الاستقراء النصي المعمق أن مفهوم "الميزان" في القرآن الكريم يتمتع بطبيعة نسقية مترابطة ومحكمة. فهو قانون كوني يحفظ الوجود من الزوال، ومبدأ تشريعي يحمي الحقوق من الضياع، ومعيار اقتصادي يمنع الاستغلال والتطفيف، وقيمة أخلاقية تزكي النفوس وتضبط السلوك. وهذا الترابط المتين هو ما يجعل

1- ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 19، ص 65.

2- ينظر: المصدر السابق، ج 8، ص 168.

الميزان إطارًا قرآنيًا شاملًا وعابرًا للسياقات الجزئية، ومؤهلًا بقوة ليكون أساسًا لـ "فقه الميزان" الذي يمكن تنزيله على قضايا الواقع المعاصر وتحدياته الشائكة، وهو ما سيتم تفصيله وتطبيقه في المبحث الرابع.

المبحث الرابع

التطبيقات المعاصرة لمفهوم الميزان

بعد أن طوّفنا في المباحث السابقة في رحاب التأصيل النظري والمقاصدي، واستقرينا الدلالات العميقة لـ "الميزان" من خلال التحليل النصي لآيات القرآن الكريم؛ نصل في هذا المبحث إلى ثمرة الدراسة وغايتها العملية، ألا وهي: "التنزيل والتطبيق". فإذا كانت القيمة الحقيقية لأي مفهوم قرآني تكمن في فاعليته وقدرته على استيعاب النوازل، فإن مفهوم "الميزان" يبرز كإطار مرجعي بالغ الحيوية للتعامل مع أعقد الأزمات التي تعصف بعالمنا المعاصر.

يعيش العالم اليوم حالة من "الاختلال الهيكلي" غير المسبوق في شتى الميادين. فالفكر المادي الحديث -الذي نحّى المعايير الدينية الثابتة- قد أدى إلى طغيان كفة المادة على حساب كفة الروح؛ مما أسفر عن أزمات اقتصادية طاحنة تتمثل في الاحتكار والتفاوت الطبقي، وكوارث بيئية تهدد استدامة كوكب الأرض، فضلًا عن الاختلالات الحقوقية والسياسية التي تكرس ازدواجية المعايير. وأمام هذا المشهد المأزوم، يقدم "الميزان القرآني" مقاربة علاجية شاملة تعيد الأمور إلى نصابها، وتؤسس لـ "حكم رشيد" يوازن بين متطلبات التنمية وحقوق الإنسان وسلامة البيئة.

إن استدعاء فقه الميزان في هذا العصر ليس ترفًا فكريًا، بل هو ضرورة حضارية لتقديم "البديل الإسلامي" الذي ينقذ الإنسانية من طغيانها المادي. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى إسقاط الدلالات القرآنية التي استنبطناها سابقًا على واقعنا المعاصر، وتحويل المفهوم من مدونته النصية إلى سياسات عملية تطبيقية.

وللإحاطة بهذه التطبيقات، انتظم هذا المبحث في ثلاثة مطالب رئيسة:

- **المطلب الأول** :التطبيق الاقتصادي لمفهوم الميزان.
- **المطلب الثاني** :التطبيق البيئي لمفهوم الميزان (العدالة البيئية وأخلاقيات الاستدامة).
- **المطلب الثالث** :التطبيق الحقوقي والسياسي لمفهوم الميزان.

المطلب الأول: التطبيق الاقتصادي لمفهوم الميزان

إن الانتقال بمفهوم "الميزان" من التنظير النصي إلى واقع الأسواق المعاصرة يقتضي استثماره كأداة نقدية وتقويمية للأنظمة الاقتصادية الراهنة. فالاقتصاد العالمي اليوم، والذي تهيمن عليه الفلسفة المادية الرأسمالية، يعاني من اختلالات هيكلية عميقة؛ حيث تم التركيز حصريًا على تعظيم الربح المادي (تكبير كفة المادة) على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية (إهمال كفة الروح). وقد أدى هذا الخلل إلى أزمات طاحنة، أبرزها: الاحتكار، وتكدس الثروات، واتساع الفجوة الطبقية.

وهنا يتدخل "فقه الميزان" ليقدم معالجات تطبيقية تعيد للاقتصاد توازنه، وذلك عبر المحاور الآتية:

1- **الميزان ومكافحة "الاحتكار"**: يُعد الاحتكار (Monopoly) في الاقتصاد الحديث من أخطر الممارسات التي تدمر حرية السوق وتستغل حاجات الناس. وفي المنظور القرآني، يمثل الاحتكار صورة من أبشع صور "التطفيف" و"إخسار الميزان" التي توعد الله فاعليها بالهلاك في قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين: 1).

فالاحتكار إخلال متعمد بآلية العرض والطلب الطبيعية لفرض أسعار ظالمة .وقد طبّق التشريع الإسلامي فقه الميزان هنا بمنع كل ما يؤدي إلى هذا الاختلال؛ حيث تتضافر النصوص النبوية على تحريم الاحتكار تحريمًا قاطعًا. وفي هذا السياق، يؤكد أ.د. علي محيي الدين القره داغي في دراساته التطبيقية أن "فقه الميزان" يوجب تدخل الدولة لضبط الأسواق

ومنع تغول الشركات الاحتكارية الكبرى، حمايةً لحق المستهلك، وضمانًا لعدم طغيان كفة الأقوياء اقتصاديًا على كفة الضعفاء [1] .

2- **الميزان ومعالجة "التفاوت الطبقي" (العدالة التوزيعية)** :من أبرز إخفاقات النظم الوضعية الحديثة فشلها في تحقيق العدالة التوزيعية؛ مما أدى إلى تركز الثروات العالمية في أيدي قلة قليلة من البشر. ويقدم الميزان القرآني حلًا جذريًا لهذه المعضلة من خلال إرساء قاعدة التداول الشامل للثروة، والتي نص عليها القرآن صراحة في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ (الحشر: 7) .ولضمان عدم اختلال هذا الميزان، شرع الإسلام منظومة مالية متكاملة تقوم على أدوات "إعادة التوزيع" (كالزكاة، والوقف، والمواريث، والوصايا)، وفي المقابل حرّم بقوة أدوات "التركز المالي" (كالربا والغش). ويرى العلامة محمد الطاهر بن عاشور أن الشريعة تهدف من خلال هذه التشريعات إلى حفظ التوازن الاجتماعي، لأن اختلال الموازين المالية يفضي حتمًا إلى تآكل السلم الأهلي وانقسام المجتمع إلى فئتين متناحرتين[2] .

3- **التوازن بين "الملكية الخاصة" و"الملكية العامة** :"تتأرجح النظريات الاقتصادية الوضعية بين تقديس "الملكية الخاصة" حد الجشع (كما في الرأسمالية)، وبين إلغائها وسحق حافز الفرد (كما في الاشتراكية). أما التطبيق المعاصر لمفهوم الميزان، فيطرح مسارًا ثالثًا يقوم على التوازن الدقيق؛ حيث يعترف الإسلام بحق الفرد في التملك وتنمية الثروة، ولكنه يضع هذه الملكية في كفة، ويضع في الكفة المقابلة "حق المجتمع" المتمثل في الوظيفة الاجتماعية للمال. فالمال في التصور القرآني هو مال الله، والإنسان مستخلف فيه، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد: 7). وهذا الاستخلاف يفرض ميزانًا أخلاقيًا يمنع الإسراف والتبذير، ويوجه رأس المال نحو

1- ينظر: القره داغي، علي محيي الدين، فقه الميزان، ص 315.

2- ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 450-452.

الاستثمار الحقيقي الذي ينفع الناس وينعش الدورة الاقتصادية الحقيقية بعيدًا عن الاقتصاد المالي الوهمي[1] .

4- **تحريم الربا بوصفه "طغيانًا في الميزان** :"لا يمكن الحديث عن التطبيق الاقتصادي للميزان دون التطرق إلى تحريم الربا. فالنظام المالي العالمي المعاصر القائم على الفائدة الربوية يمثل أقصى درجات "الطغيان في الميزان"؛ لأنه يضمن العائد الثابت لصاحب رأس المال، ويُحمّل الطرف العامل (أو المقترض) كامل المخاطرة. وهذا يتناقض تمامًا مع قاعدة الميزان في الفقه الإسلامي المتمثلة في: "الْغُنْمُ بِالْغُرْمِ" (أي أن من يستحق الربح يجب أن يتحمل جزءًا من المخاطرة والخسارة). ومن هنا، يبرز التمويل الإسلامي القائم على المشاركة والمضاربة كنموذج تطبيقي عملي يعيد التوازن والعدالة إلى المعاملات التمويلية المعاصرة[2] .

خلاصة المطلب :يثبت التطبيق الاقتصادي لمفهوم الميزان أن القرآن الكريم يمتلك منظومة واقية وعلاجية قادرة على تصحيح مسار الاقتصاد المعاصر. فالميزان هنا ليس مجرد دعوة أخلاقية، بل هو محدد تشريعي يفكك بنيات الاحتكار، ويحارب الربا، ويعيد توزيع الثروة لضمان استقرار المجتمعات وازدهارها التنموي المستدام.

المطلب الثاني: التطبيق البيئي لمفهوم الميزان

تُعد الأزمة البيئية المعاصرة –المتمثلة في التغير المناخي، والتلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية– من أخطر التهديدات التي تواجه الوجود الإنساني. ورغم الجهود الدولية الحثيثة لمعالجة هذه الأزمة، إلا أن المقاربات المادية غالبًا ما تخفق لأنها تتعامل مع البيئة بوصفها "مخزنًا للموارد" القابلة للاستغلال اللانهائي، متجاهلة البعد الروحي والأخلاقي. وهنا يبرز "مفهوم الميزان" في القرآن الكريم ليقدم إطارًا فلسفيًا وتشريعيًا متكاملًا يؤسس لما يُعرف

1- ينظر: الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ص 260.

2- ينظر: چاپرا، محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ص 38.

حديثًا بـــ "العدالة البيئية" و"الاستدامة." ويمكن تجلية هذا التطبيق المعاصر من خلال المحاور الآتية:

1- **الأزمة البيئية بوصـــفها "طغيانًا في الميزان** :"يقرر القرآن الكريم أن الكون صُـــمم وفق نظام بيئي دقيق ومُحكم، وهو ما عبرت عنه سورة الرحمن في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ۝٨﴾ (الرحمن: 7-8). إن النهي القرآني عن "الطغيان في الميزان" يتجاوز المعاملات المالية ليشـمل النهي القاطع عن الإخلال بالنظام الكوني والبيئي. فالطغيان هنا يعني مجاوزة الحد في استهلاك موارد الطبيعة، وتدمير التنوع البيولوجي، وتلويث الغلاف الجوي. وقد أشـار سـيد حسـين نصـر إلى أن الأزمة البيئية الراهنة هي في جوهرها "أزمة روحية وأخلاقية" نتجت عن نســيان الإنســان المعاصــر للميزان الإلهي، وتمرده على صـفته كـــ "مسـتخلف" ليتحول إلى "مُسـيطر ومُسـتبد" بالطبيعة[1]. وما نشـــهده اليوم من احتباس حراري وكوارث طبيعية ليس إلا مصـــداقًا للســـنّة الإلهية القائلة: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ (الروم: 41).

2- **أخلاقيات الاستخلاف وحماية "حقوق الأجيال القادمة** :"يقوم مفهوم "الاستدامة " (Sustainability)في أدبيات الأمم المتحدة على تلبية احتياجات الجيل الحاضـــر دون المســـاس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وهذا المفهوم الحديث يمثل تجسيدًا دقيقًا لـــ "فقه الميزان" والعدل المكاني والزماني في الإسلام. فالإنسان في الرؤية القرآنية ليس مالكًا مطلقًا للأرض، بل هو "خليفة" ومؤتمن عليها، وعليه أن يسـلم هذه الأمانة للأجيال اللاحقة كما تســـلمها صـــالحةً ومتوازنة. وهذا ما يعززه النهي القرآني المتكرر عن الإفساد البيئي: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ (الأعراف: 56).

1- ينظر: نصر، سيد حسين، الإنسان والطبيعة: الأزمة الروحية للإنسان الحديث، ص 115-118.

ويرى الطاهر بن عاشور أن "الإصلاح" هنا يشمل كل ما به قوام الحياة، وأن الإفساد يشمل تخريب العمران وتدمير مقدرات الطبيعة التي وضعها الله بميزان وحكمة[1] .

3- **التوازن بين "التنمية الاقتصادية" و"حفظ البيئة** :"من أهم الإشكاليات المعاصرة الصراع بين رغبة الدول في تحقيق نمو اقتصادي سريع وبين متطلبات الحفاظ على البيئة. يتدخل الميزان القرآني هنا لضبط هذا الصراع عبر قاعدة "الاعتدال والقوام" والنهي عن الإسراف. قال تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ (الأعراف: 31) .فالإسراف المنهي عنه ليس مجرد سلوك فردي مذموم، بل هو في العرف الاقتصادي المعاصر "نمط إنتاج واستهلاك غير مستدام" يؤدي إلى استنزاف الموارد. إن فقه الميزان يوجب على السياسات التنموية أن تخضع لمعيار "المصلحة العامة" التي تشمل سلامة البيئة؛ استنادًا إلى القاعدة الفقهية الكبرى: "لا ضرر ولا ضرار". وبناءً عليه، فإن أي استثمار اقتصادي يتسبب في تلوث بيئي يفوق منفعته المادية يُعد باطلًا ومخالفًا لمقصد الميزان[2].

4- **إحياء البعد الروحي في التعامل مع الطبيعة** :تتميز العدالة البيئية المنبثقة من الميزان القرآني عن نظيرتها الغربية بأنها تضفي "قداسة تسخيرية" على الطبيعة. فالكائنات الحية والجمادات ليست مجرد مواد صماء، بل هي أمم تسبح بحمد الله: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (الإسراء: 44). وهذا التصور يغرس في نفس المسلم التوقير والرحمة تجاه عناصر البيئة، ويجعل من الحفاظ عليها عبادة يُتقرب بها إلى الله، ومن الإضرار بها تعديًا على حرمات كائنات مسبحة.

خلاصة المطلب :يقدم الميزان القرآني الأساس الفلسفي والأخلاقي الأمتن لاستدامة الحياة على كوكب الأرض. فهو ينقل قضية حماية البيئة من دائرة الإلزام القانوني الوضعي (الذي يسهل التهرب منه) إلى دائرة الرقابة الذاتية والالتزام العقائدي؛ حيث يدرك الإنسان أن أي

1- ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج 8، ص 164.

2- ينظر: القره داغي، علي محيي الدين، فقه البيئة: حمايتها وتنميتها في ضوء الشريعة الإسلامية، ص 85) .مرجع تطبيقي مباشر للدكتور القره داغي يعزز فكرة الميزان البيئي.

اختلال يحدثه في بيئته هو إخسار في ميزان حسناته، وطغيان يتنافى مع مقتضيات الاستخلاف والعدل الشامل.

المطلب الثالث: التطبيق الحقوقي والسياسي لمفهوم الميزان

لا يمكن أن تكتمل فعالية مفهوم "الميزان" ما لم يمتد تأثيره إلى بنية النظم السياسية ومواثيق حقوق الإنسان المعاصرة. ففي ظل ما يشهده العالم اليوم من اختلالات هيكلية في موازين القوى، وازدواجية في المعايير الحقوقية الدولية، يبرز الميزان القرآني كإطار مرجعي حاكم، قادر على تقديم مقاربة سياسية وحقوقية تتجاوز قصور النظم الوضعية، وتؤسس لعدالة لا تحابي قويًا ولا تظلم ضعيفًا. ويمكن تجلية هذا التطبيق من خلال المحاور العميقة الآتية:

1- **الميزان ومواجهة "الاستبداد السياسي"** استخدم القرآن الكريم لفظ "الطغيان" في مقابل "الميزان" في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ (الرحمن: 8). والطغيان في بعده السياسي يعني تجاوز الحد في استخدام السلطة واحتكار القرار (الاستبداد). ومن هنا، يمثل "الميزان" القاعدة الدستورية التي تمنع تغوّل السلطة الحاكمة على حقوق المحكومين . ففي الفقه السياسي الإسلامي، يتحقق الميزان عبر تفعيل مبادئ "الشورى" و"المساءلة" (الحسبة السياسية)؛ حيث تضمن هذه المبادئ بقاء السلطة ضمن حدودها الشرعية والقانونية. وإذا كانت النظم الديمقراطية الحديثة قد ابتكرت مبدأ "فصل السلطات" كآلية لضبط التوازن السياسي، فإن الميزان القرآني يضيف إلى هذا الضبط الهيكلي ضابطًا أخلاقيًا وروحيًا يجعل العدل فريضة يتعبد بها الحاكم لله، لا مجرد التزام دستوري يمكن التحايل عليه[1].

2- **الميزان ومعالجة "ازدواجية المعايير" في القانون الدولي** :تعاني منظومة حقوق الإنسان المعاصرة والمؤسسات الدولية من خلل فادح يتمثل في "اختلال الميزان" وازدواجية المعايير؛ حيث تُوظّف حقوق الإنسان أحيانًا كأداة للهيمنة السياسية، ويُعطّل القانون

1- ينظر: الريسوني، أحمد، الشورى في معركة البناء، ص 45-48.

الدولي عبر آليات ظالمة (كحق النقض – الفيتو) الذي يمنح دولًا بعينها وزنًا يفوق غيرها، وهو ما يمثل ذروة "التطفيف السياسي ."في المقابل، يرفض الميزان القرآني أي تمايز قائم على القوة أو العرق أو الدين في مجال إقامة العدل. ويتجلى ذلك في نصوص قطعية الدلالة كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ (المائدة: 8). فالعدل هنا "ميزان صارم" يُطبق حتى مع الخصوم والأعداء[1].

3- **التوازن الحقوقي بين "الفرد" و"الجماعة** :"من أهم الإشكاليات التي تحاول النظريات السياسية حلها هي صراع الحقوق بين الفرد والمجتمع. يتدخل الميزان القرآني هنا ليقدم "فلسفة التوازن" الدقيق. فالإسلام يحترم حرية الفرد وحقوقه الأساسية، ولكنه يضعها في كفة، ويضع "المصلحة العامة" في الكفة الأخرى. فإذا تعارضت حرية الفرد مع أمن المجتمع، يتدخل "فقه الميزان" لضبط الإيقاع عبر قواعد شرعية محكمة كقاعدة: "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"، وقاعدة: "يُتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام[2]".

4- **حماية حقوق الأقليات والمستضعفين** :يعتبر مقياس رقي أي مجتمع هو مدى قدرته على حماية الفئات الأضعف. وقد جعل القرآن الكريم من "إيفاء الميزان" رمزًا لحماية حقوق الضعفاء. ويمكن سحب هذا المفهوم على حماية حقوق الأقليات، واللاجئين، والمهمشين في العصر الحديث. فالميزان يقتضي ألا تطغى الأغلبية بقوتها على الأقلية، وأن تكون "المواطنة" والكرامة الإنسانية هي معيار التعامل، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ (الإسراء: 70).

1- ينظر: عمارة، محمد، الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق، ص 89.

2- ينظر: الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، ج 2، ص 1018.

خلاصة المطلب :يُثبت التطبيق السياسي والحقوقي أن "الميزان" القرآني يقدم إطارًا مرجعيًا تتطابق فيه الكفاءة الإجرائية مع الطهارة الأخلاقية، مما يسهم في بناء حكم رشيد يعيد للإنسانية توازنها المفقود.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد :فقد طوّفت هذه الدراسة في رحاب القرآن الكريم، متتبعةً مفهوم "الميزان"؛ سعيًا لاستجلاء دلالاته الكلية، وبناء إطار نسقي يجمع بين التأصيل النصي والمقاصدي، والتنزيل التطبيقي المعاصر. وقد أثبتت الدراسة أن الميزان في التصور القرآني يتجاوز المعنى المعجمي الضيق للأداة المادية، ليرتقي إلى كونه نظرية قرآنية متكاملة للعدالة الشاملة التي ينتظم بها الكون، وتستقيم بها الشريعة، وتصلح بها حياة الإنسان في أبعادها كافة.

وبعد استكمال مباحث هذه الدراسة، يمكن إجمال أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في النقاط الآتية:

أولًا: النتائج:

1- إن مفهوم "الميزان" ليس مصطلحًا أحاديًا أو جزئيًا، بل هو مفهوم كلي جامع (نسق متكامل) يعمل في مستويات متداخلة: كوني يضبط الوجود، وتشريعي يقيم الأحكام، واقتصادي ينظم الأسواق، وأخلاقي يزكي الضمائر.

2- أثبت المنهج المقاصدي أن إقامة "القسط" عبر الميزان هي الغاية المحورية من إرسال الرسل وإنزال الكتب السماوية، وأن العدل هو الميزان الثابت الذي تُقوم به الأعمال والأحداث والرجال.

3- أظهرت المقارنة الفلسفية أن "الميزان القرآني" يمتاز عن نظريات العدالة الوضعية (كرولز وسن) بمرجعيته الإلهية الثابتة التي تعصمه من الأهواء وازدواجية المعايير، وبقدرته الفذة على إحداث التوازن الدقيق بين "كفة الروح" و"كفة المادة"، مما يقي المجتمعات من الاضطراب النفسي والخواء الأخلاقي الذي أنتجته الحضارة المادية.

4- يمثل "التطفيف" في المفهوم القرآني أبشع صور الطغيان الاقتصادي. ويؤسس الميزان لنظام مالي يحارب الاحتكار والربا، ويضمن التوزيع العادل للثروة، مانعًا تركزها في أيدي قلة من الأغنياء.

5- يقدم الميزان أساسًا عقديًا وتشريعيًا متينًا لـ "العدالة البيئية"، حيث يجعل الحفاظ على توازن الطبيعة ومواردها واجبًا من واجبات "الاستخلاف"، ويعدّ الإضرار بها طغيانًا وإفسادًا في الأرض.

ثانيًا: التوصيات:

بناءً على ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يأتي:

1- **تأسيس علم "فقه الميزان** :"دعوة المجامع الفقهية والمؤسسات البحثية إلى تبني "فقه الميزان" كإطار منهجي مستقل، يُعنى بضبط الفتاوى والنوازل المعاصرة بعيدًا عن الغلو والتقصير، ووفق مقاربة مقاصدية توازن بين المصالح والمفاسد.

2- **تطوير المناهج التعليمية:** تضمين المفهوم الشامل لـ "الميزان" في المناهج التربوية والجامعية، لغرس قيم الاعتدال، والعدالة، والمسؤولية البيئية والاجتماعية في نفوس الأجيال القادمة.

3- **الدراسات البينية:** توجيه الباحثين في الدراسات القرآنية والإسلامية نحو إنجاز بحوث "بينية" تربط مفهوم الميزان بالعلوم الحديثة، كالاقتصاد السلوكي، والقانون الدولي، وعلوم البيئة، لتقديم حلول إسلامية عملية للأزمات العالمية.

4- **المواثيق الدولية** :دعوة المنظمات الحقوقية والبيئية في العالم الإسلامي إلى صياغة "مواثيق شرف" تستلهم مبادئ الميزان القرآني في صياغة سياسات عادلة تحمي حقوق الأقليات، وتكافح الاستبداد، وتضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة، لتكون بديلًا أخلاقيًا عن المواثيق التي تعاني من ازدواجية المعايير.

وفي الختام، فإن هذا الجهد ما هو إلا محاولة متواضـــعة للغوص في بحر القرآن الكريم الذي لا تنقضي عجائبه، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا للعباد والبلاد.

قائمة المصادر والمراجع

چاپرا، محمد عمر. (1996) .*الإسلام والتحدي الاقتصادي*. ط:1 .فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. (1999) .*مفاتيح الغيب* .بيروت: دار إحياء التراث العربي.

رشيد رضا، محمد. (1990). *تفسير المنار*. ط:1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الريسوني، أحمد. (2011). *الشورى في معركة البناء* .القاهرة: دار الكلمة.

الزحيلي، وهبة. (1986). *أصول الفقه الإسلامي* .دمشق: دار الفكر.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997) .*الموافقات في أصول الشريعة* .بيروت: دار المعرفة.

الصدر، محمد باقر. (1990). *اقتصادنا* .بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الطبري، محمد بن جرير .(2000). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* .تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: مؤسسة الرسالة.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984) .*التحرير والتنوير* .تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن عاشـور، محمد الطاهر. (2001) .*مقاصـد الشـريعة الإسـلامية* .تحقيق: محمد الطاهر الميساوي. عمّان: دار النفائس.

العلواني، طه جابر. (1994) .*أزمة العقل المسلم* .القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

عمارة، محمد. (1985). *الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق* .الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

ابن فارس، أحمد. (1979). *معجم مقاييس اللغة* .تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الفكر.

القرطبي، محمد بن أحمد. (2006). *الجامع لأحكام القرآن* .بيروت: دار الكتب العلمية.

القرضاوي، يوسف. (1995). *دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي* .القاهرة: مكتبة وهبة.

القره داغي، علي محيي الدين. (2012). *فقه البيئة: حمايتها وتنميتها في ضوء الشريعة الإسلامية* .القاهرة: دار السلام.

القره داغي، علي محيي الدين. (2018). *فقه الميزان* .إسطنبول: دار النداء.

قطب، سيد. (2003) .*في ظلال القرآن* .القاهرة: دار الشروق.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999) .*تفسير القرآن العظيم* .تحقيق: سامي سلامة. الرياض: دار طيبة.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). *لسان العرب* .بيروت: دار صادر.

نصر، سيد حسين. (1998). *الإنسان والطبيعة: الأزمة الروحية للإنسان الحديث* .ترجمة: عبد العلي العمراني. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

References:

al-‘Alwānī, Ṭāhā Jābir. (1994). Azmat al-‘aql al-Muslim. al-Qāhirah : al-Ma‘had al-‘Ālamī lil-Fikr al-Islāmī. (in Arabic)

al-Qaraḍāwī, Yūsuf. (1995). Dawr al-Qayyim wa-al-akhlāq fī al-iqtiṣād al-Islāmī. al-Qāhirah : Maktabat Wahbah. (in Arabic)

al-Qarah Dāghī, ‘Alī Muḥyī al-Dīn. (2012). fiqh al-bī’ah : ḥimāyātuha wa-tanmiyatihā fī ḍaw’ al-sharī‘ah al-Islāmīyah. al-Qāhirah : Dār al-Salām. (in Arabic)

al-Qarah Dāghī, ‘Alī Muḥyī al-Dīn. (2018). fiqh al-mīzān. Isṭanbūl : Dār al-nidā’. (in Arabic)

al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. (2006). al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. (in Arabic)

al-Raysūnī, Aḥmad. (2011). al-Shūrá fī Ma‘rakat al-binā’. al-Qāhirah : Dār al-Kalimah. (in Arabic)

al-Rāzī, Fakhr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Umar. (1999). Mafātīḥ al-ghayb. Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī. (in Arabic)
al-Ṣadr, Muḥammad Bāqir. (1990). iqtiṣādunā. Bayrūt : Dār al-Ta‘āruf lil-Maṭbū‘āt. (in Arabic)
al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá. (1997). al-Muwāfaqāt fī uṣūl al-sharī‘ah. Bayrūt : Dār al-Ma‘rifah. (in Arabic)
al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. (2000). Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān. taḥqīq : Aḥmad Muḥammad Shākir. al-Qāhirah : Mu’assasat al-Risālah. (in Arabic)
al-Zuḥaylī, Wahbah. (1986). uṣūl al-fiqh al-Islāmī. Dimashq : Dār al-Fikr. (in Arabic)
Ibn ‘Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). al-Taḥrīr wa-al-tanwīr. Tūnis : al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr. (in Arabic)
Ibn ‘Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (2001). Maqāṣid al-sharī‘ah al-Islāmīyah. taḥqīq : Muḥammad al-Ṭāhir al-Maysāwī. ‘Ammān : Dār al-Nafā’is. (in Arabic)
Ibn Fāris, Aḥmad. (1979). Mu‘jam Maqāyīs al-lughah. taḥqīq : ‘Abd al-Salām Hārūn. Bayrūt : Dār al-Fikr. (in Arabic)
Ibn Kathīr, Ismā‘īl ibn ‘Umar. (1999). tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm. taḥqīq : Sāmī Salāmah. al-Riyāḍ : Dār Ṭaybah. (in Arabic)
Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1993). Lisān al-‘Arab. Bayrūt : Dār Ṣādir. (in Arabic)
‘Imārah, Muḥammad. (1985). al-Islām wa-ḥuqūq al-insān : ḍarūrāt lā Ḥuqūq. al-Kuwayt : Silsilat ‘Ālam al-Ma‘rifah. (in Arabic)
Jāprā, Muḥammad ‘Umar. (1996). al-Islām wa-al-taḥaddī al-iqtiṣādī. Ṭ : 1. Firjīniyā : al-Ma‘had al-‘Ālamī lil-Fikr al-Islāmī. (in Arabic)
Naṣr, Sayyid Ḥusayn. (1998). al-insān wa-al-ṭabī‘ah : al-azmah al-rūḥīyah lil-insān al-ḥadīth. tarjamat : ‘Abd al-‘Alī al-‘Umrānī. al-Dār al-Bayḍā’ : Maṭba‘at al-Najāḥ al-Jadīdah. (in Arabic)
Quṭb, Sayyid. (2003). fī ẓilāl al-Qur’ān. al-Qāhirah : Dār al-Shurūq. (in Arabic)

Rashīd Riḍā, Muḥammad. (1990). tafsīr al-Manār. Ṭ : 1, al-Qāhirah : al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-'Āmmah lil-Kitāb. (in Arabic)

Rawls, John. (1971). *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sen, Amartya. (1999). *Development as Freedom*. New York, NY: Anchor Books.

Watt, W. Montgomery (1968). *Islamic Political Thought. Edinburgh*, UK: Edinburgh University Press.